بدء أعمال المؤتمر العام لدعم الحوار الوطني

بن عمر : الوقت لم يعد في مصلحة أي طرف .. ولم نقدم أي حلول جاهزة

■ صنعاء / سبأ:

بدأت أمس بصنعاء فعاليات المؤتمر العام لدعم مؤتمر الحوار الوطني والنقاش حول اصلاح الدولة في اليمن "وجهة نظر حقوقية وقانونية" الذي ينظمه على مدى يومين مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان "HRITC" ومنظمة برغهوف بالشراكة مع ملتقى النساء والشباب بمكتب الامم المتحدة بصنعاء ومنتدى التنمية السياسية .

وفي افتتاح أعمال المؤتمر القى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي كلمة أشار فيها إلى أهمية هذا المؤتمر الذي يأتي بعد سلسلة من المؤتمرات الفرعية التي عقدت في عدة محافظات، مضيفاً أن مخرجات المؤتمر العام لدعم مؤتمر الحوار الوطني والنقاش حول اصلاح الدولة في اليمن ستكون ذات فائدة كبيرة ومهمة لمؤتمر الحوار الوطني في اتجاه العمل على تعزيز استقلال السلطة القضائية.

وتحدث القاضي السماوي في سياق كلمته عن جملة من المحاور الاساسية ذات الصلة بتعزيز استقلال القضاء ،مؤكداً أن واقع الأمر في شكل الدولة القادمة أياً كان يجب أن يركز أولاً على استقلال القضاء باعتباره الضمان الحقيقي للدولة المدنية الحديثة التي تصون الحقوق والحريات .

واستعرض رئيس المحكمة العليا المستوى المتطور الذي وصل اليه القضاء في اليمن على مدى خمسين عاما حيث أصبح كفؤاً في أن يدير شئونه من داخل السلطة القضائية ،وننشد في القضاء استقلالاً حقيقياً يتطلب عدم جره ليكون تابعاً لسلطات الدولة.

وأكد القاضي عصام السماوي أن مجلس القضاء الأعلى خرج برؤية بشأن استقلال القضاء تم نقلها الى مؤتمر الحوار الوطني تتفق مع طموح الدولة المدنية الحديثة وتجسد استقلال القضاء.

وبين القاضي السماوي أن موضوع انشاء المحكمة الدستورية مطروح منذ سنوات وجاء على غراره انشاء الدائرة الدستورية وتتبع المحكمة العليا ،مشيرا الى الدور المهم المطلوب من قبل مؤتمر الحوار الوطني للدفع في هذا الاتجاه ،ومشدداً في الوقت ذاته على انشاء المحكمة الدستورية دون الخضوع للأحزاب السياسية أو للسلطات التنفيذية وبحيث لا يكون القضاء بشكل عام ألعوبة بأيدي السلطات والأحزاب.

من جانبه اشار مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بنعمر إلى الأهمية التي يكتسبها المؤتمر العام لدعم الحوار الوطني والنقاش حول إصلاح الدولة من وجهة نظر حقوقية وقانونية باعتبار أن هذه المبادرة وسواها من مبادرات منظمات المجتمع المدني هي من أكثر ما يحتاجه اليمن في هذه اللحظات الحاسمة لدعم العملية السياسية.

وأكد أن دور المجتمع المدني بمكوّنيْه النسائي والشبابي كان حيوياً وناشطاً في دعم الحوار الوطني منذ البداية وهو ما يدل على مدى الإدراك والوعي بحجم التحديات التي تواجه اليمن، والمسؤوليات والواجبات التي تقع على كاهل كل مواطن تجاه مستقبل البلاد.

وقال بنعمر "أثارت اهتمامي محاور مؤتمركم لناحية تركيزها على مبادئ الدولة الديموقراطية الحديثة، مثل فصل السلطات وتعزيز استقلالية القضاء والحماية القانونية والحقوق والحريات وسواها من المضامين المقترحة للدستور الجديد".

وأضاف "جميعنا يعرف أن عملية صوغ الدستور التي ستنطلق رسمياً بعد اختتام مؤتمر الحوار الوطني بدأت عملياً مع انطلاق أعماله في مارس الماضي، فالعديد من القضايا المطروحة للنقاش هي أصلاً دستورية وشاركت مختلف المكونات بفاعلية لافتة في فرق العمل عبر تقديم اقتراحات وتصورات وصولاً إلى التوافق على مقررات الجلسة العامة الثانية وذلك بتيسير من الأمانة العامة لمؤتمر الحوار ولجنة التوفيق وبجهود كبيرة من الرئيس عبد ربه منصور هادي".

ولفت مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى أن أمام اليمن اليوم تحدّيات كبيرة، اثنان منها الأكثر إلحاحاً الأول هو التوافق على مسوّدة وثيقة المخرجات النهائية لمؤتمر الحوار .. والثاني البدء في عملية تأسيس عقد اجتماعي جديد يلبّي تطلعات جميع اليمنيات واليمنيين في بناء دولة القانون والديموقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والمواطنة والحكم الرشيد". مؤكداً في هذا السياق أن مؤتمر الحوار قد خطا خطوات كبيرة وواثقة في هذا الاتجاه رغم العقبات".

ومضى بنعمر قائلا " دعوني أشدّد أن الوقت لم يعد في صالح أيّ من الأطراف، يجب أن يدرك الجميع أنّ زمن المناكفات والمماطلات والعرقلة انتهى، وأنّ زمن التشدّد في المواقف انتهى، آن أوان حسم ما تبقى من القضايا العالقة في مؤتمر الحوار. وأنا على يقين أنكم قادرون على ذلك في أقرب وقت".

وبين أن حل القضية الجنوبية لن يتم إلا عبر الحوار وكذلك قضية صعدة، وأيّة قضية خلافية أخرى، وقال" وأؤكد مجدداً أن الأمم المتحدة لم تقدّم أية حلول جاهزة، واقتصر دورنا منذ البداية على التيسير وتقديم الدعم الفني عند الحاجة".

واستطرد قائلاً "وهنا أجدّد دعم الرئيس هادي الذي اتخذ في الأشهر الماضية خطوات جريئة لردم الهوة بين الأطراف المتحاورة ومختلف مكوّنات الشعب اليمني".

وأثنى على حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة التي اتخذت قرارات مساندة كان آخرها إقرار مصفوفة حول الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والنقاط الإحدى عشرة المتعلقة بالقضية الجنوبية، والاعتذار لأبناء الجنوب وصعدة على الحروب السابقة، داعياً جميع الأطراف السياسية الى التعامل بإيجابية مع هذه الخطوات والمساهمة في إحلال أجواء التوافق والبناء عليها لإرساء المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار.

واشار بنعمر في سياق كلمته إلى أن الجميع يعلم أن ما شهده اليمن عام 2011م كان يمكن أن ينتهي إلى فوضى عارمة وحرب أهلية، لكن حكمة القيادات السياسية والإرادة الشعبية حالا دون هذا السيناريو المقيت .

وواصل حديثه "لننظر اليوم حولنا إلى سوريا وبلدان عربية أخرى، إلى شعوب بأسرها تسير نحو المجهول ولنتذكر أن اليمن مهد الحضارات القديمة وأصل الهجرات العربية، يمكنه أن يكون نموذجاً حضارياً فريداً وملهماً يفتخر به في منطقة متجددة الأزمات ولننظر حولنا ونقدّر ما حققته خارطة الطريق للتغيير السلمي غير المسبوقة في أيّة دولة عربية، تلك التي أرستها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية و لنقدّر قيمة قفز اليمن فوق حرب حتمية بإرادة واعية وصلبة، وتقديم نموذج حوار وطني شامل وتشاركي لم تعرفه المنطقة من قبل.

وخاطب المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بنعمر المشاركين في أعمال المؤتمر العام لدعم مؤتمر الحوار الوطني والنقاش حول اصلاح الدولة في اليمن "وجهة نظر حقوقية وقانونية" بالقول "تلك الإرادة تحديداً هي ما يلزمكم اليوم لتذليل ما تبقى من عقبات أمام الحوار الوطني، وأمام إرساء أسس دستور دولتكم المنشودة، هذه الدولة مهما كان اختياركم لشكلها ونظام حكمها، هي أملكم الوحيد للخروج من عنق الزجاجة نحو فضاء رحب فضاء فيه فرص حقيقية لمواكبة التقدم والتطور والحداثة، بجهود وطنية صادقة من جميع الأطراف والمكوّنات، منها النساء والشباب والمجتمع المدني وهذه مسيرة طويلة، دونها عقبات، ولا بد من إنجاحها مهما تطلب الأمر من تضحيات.

وأكد أن الأمم المتحدة تجدد تعهدها بتقديم جميع أشكال الدعم المطلوب وذلك من منطلق الإيمان بأن دولة القانون لا تقوم لها قائمة إلا عبر دستور وقوانين ناظمة ونظام انتخابي حديث، ومؤسسات للحكم وإحقاق العدالة والأمن وحقوق الإنسان، ومجتمع مدني يساهم في تعزيز سيادة القانون ومبدأيْ الشفافية والمحاسبة.

واختتم كلمته بالقول "أنتم المسؤول الأول والأخير عن مصيركم ومصير بلادكم ، ومن معرفتي باليمنيين ، أنا على يقين أنكم لن تختاروا إلا المضي باليمن نحو مستقبل مشرق".

بدوره استعرض نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان عز الدين الأصبحي الخطوات التي سبقت المؤتمر لدعم مؤتمر الحوار الوطني والنقاش حول اصلاح الدولة في اليمن "وجهة نظر حقوقية وقانونية" والمتمثلة بعقد وتنظيم خمسة منتديات فرعية شملت عدداً من محافظات الجمهورية.

وتطرق الأصبحي إلى الدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني خلال المرحلة الحالية ورؤيته في أن تأسيس عقد جديد في البلاد يتطلب اشراك الحقوقيين من القضاة والمحامين وذلك باعتبار ان صوت هذه الفئة من رجال القانون مهم جداً في رسم ملامح الدولة المدنية الحديثة و رؤيتهم في هذا الاتجاه.

وأشار الى أن المؤتمرات الفرعية حققت نتائج ايجابية وخرجت بتوصيات مهمة شارك في اعدادها نخبة من منتسبي السلطة القضائية وحقوقيون ومحامون وستقدم تلك التوصيات رؤية حول شكل الدولة القام.

وأضاف الأصبحي أن مؤتمر الحوار الوطني يعتبر بالفعل النافذة التي نطل عليها ومن خلالها إلى الدولة المدنية الحديثة.

وعبر عن تمنياته في ان يخرج المؤتمر العام على مدى يومين برؤية حول اصلاح الدولة في اليمن من وجهة نظر حقوقية وقانونية ، وتطلعه إلى أن يكون للجميع دور في صياغة الرؤية لبناء اليمن الجديد.

وإشاد بتعاون الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني ومكتب جمال بنعمر في التواصل والتنسيق مع المجتمع المدني في اليمن من خلال المشاركة الفاعلة في العديد من القضايا والأنشطة التي تخدم العملية الانتقالية ومستقبل البلد بشكل عام.

من جانبه استعرض رئيس منتدى التنمية السياسية علي سيف حسن الدور المهم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تنفيذ العديد من الأنشطة التي تسير في اتجاه تعزيز المرحلة الانتقالية .

وأشار الى أنه قد تم خلال أعمال مؤتمر الحوار الوطني انجاز الكثير من القضايا و يعتبر الخلاصة لكل مجريات الوضع في البلاد .

وتحدث علي سيف حسن في سياق كلمته عن العدالة الانتقالية المتممة للحوار ،موضحا أنه لا يمكن أن تكون هناك مصالحة ما لم تكن هناك عدالة انتقالية.

عقب ذلك بدأت جلسات أعمال المؤتمر حيث جرى خلال الجلسة الأولى استعراض التوصيات الخاصة بالمؤتمرات الفرعية التي عقدت في صنعاء وتعز ،عدن ،الحديدة ، المكلا ،فيما تناولت جلسة العمل الثانية محور التحديات المتوقعة أمام مؤتمر الحوار الوطني وإقرار مخرجاته وكيفية الإسهام للتصدي لهذه المشكلات .

واستعرضت جلستا العمل الثالثة والرابعة أهم نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وكيفية تعزيز الحماية القانونية في العملية الديمقراطية في اليمن.

وسيواصل المؤتمر أعماله اليوم لمناقشة واستعراض العديد من المحاور بمشاركة مائة وعشرين مشاركا من الشخصيات القانونية وممثلي السلطة القضائية باليمن واعضاء في مؤتمر الحوار الوطني ومنظمات غير حكومية .

حضر الافتتاح أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور أحمد عوض بن مبارك ومحافظ محافظة تعز شوقي هائل وعدد من المسئولين.

السماوي : استقلال القضاء هو الضمان للدولة المدنية الحديثة

الأصبحي : الحوار يعتبر بالفعل النافذة الوحيدة للدولة المدنية

علي سيف : لا يمكن أن تكون هناك مصالحة ما لم تكن هناك عدالة انتقالية

وزير الأشغال يبحث مع بعثة البنك الدولي إجراءات تنفيذ الخط الدولي الذي سيربط اليمن بالسعودية

■ صنعاء / سبأ :

بحث وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي مع بعثة البنك الدولي التي تزور بلادنا حاليا الخطوات والإجراءات الخاصة بالتحضير لبدء تنفيذ الحقيبة الثالثة من المرحلة الأولى لمشروع نوبة دكيم – عدن بطول 55 كم الممول من البنك الدولي والمتوقع تنفيذه بداية العام القادم 2014 بالتزامن مع المقطع تعز – نوبة دكيم بطول 85 كم الممول من الصندوق السعودي للتنمية .

وناقش الاجتماع مساهمة البنك الدولي في التحضير للدراسات والتصاميم الخاصة بالمقطع الثالث والمتمثل بطريق عمران- صعدة ، وكذا الإجراءات اللازمة لتحديث الدراسات الخاصة بالمقطع الثالث تعز – صنعاء وكذلك دراسة الخط الدائري الجديد بطول 7 كم الذي سيربط الخط المزدوج بمدينة القاعدة، والتي سيتم تخصيص مبلغ 12 مليون دولار لها مدرجة ضمن دراسات البنك الدولي.

وفي اللقاء أشاد الوزير الكرشمي بمواقف بعثة البنك الدولي لاهتمامهم بهذا المشروع كونه سيربط اليمن بالسعودية عبر الخط الدولي صعدة – عدن والبالغ طوله 710 كم .

حضر اللقاء وكيل اول وزارة الأشغال الدكتور عبد الملك الجولحي ووكيل قطاع الطرق بالوزارة المهندس عبدالوهاب الحاكم .

وزارة المالية تواصل تنفيذ المرحلة الثانية من إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة

■ صنعاء / سبأ :

تتهيأ وزارة المالية حاليا لتنفيذ عدد من الإجراءات الرامية إلى الارتقاء بمستوى إدارة المالية العامة وذلك في إطار المرحلة الثانية من الخطة التنفيذية لإستراتيجية إصلاح ادارة المالية العامة في اليمن والمحددة فترة هذه المرحلة خلال الأعوام 2010 – 2015.

وأوضح تقرير صادر عن وزارة المالية أن تلك الإجراءات تتمثل في تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع الحوسبة لتشمل كافة مكاتب المالية والوحدات الحسابية في المحافظات والمديريات ، وتطبيق أساس الاستحقاق في بيانات المعاملات في الأصول غير المالية وإظهار بيانات التدفقات الاقتصادية الأخرى والأرصدة للأصول غير المالية وبيانات استهلاك رأس المال الثابت وإعداد الميزانية العمومية .

وأشار التقرير إلى أن هناك العديد من البرامج والأنشطة التي يجري تنفيذها ضمن المرحلة الثانية من الإستراتيجية ابرزها تطوير آلية ومخرجات الإطار متوسط المدى للنفقات عبر المساعدة الفنية لتطوير آلية إعداد الإطار متوسط المدى ودراسة تقاربات الموازنات السنوية مع الخطط الوطنية للأعوام 2011-2012-2013.

كما تتضمن اعداد الشروط المرجعية لإستقدام خبير متخصص لعمل الدراسة والمراجعة والتقييم للصناديق الخاصة وإعادة تصميم موقع وزارة المالية ، ودراسة وتقييم أوضاع الوحدات الاقتصادية إلى جانب نشر نظام الأفميس إلى الدواوين العامة لـ 30 وزارة في أمانة العاصمة وإلى كافة المحافظات كخطوة أولى ونشر النظام إلى بقية الجهات المركزية والمحلية كخطوة ثانية.

وأضاف التقرير أن من ضمن البرامج و الأنشطة الجاري تنفيذها إعادة تأهيل البنية التحتية لمركز المعلومات ومركز الطوارئ في مشروع نظام الأفميس وربط هذا النظام بنظام المشتريات إلى جانب تحديث وتطوير النظامين المحاسبيين الحكومي والموحد ليتواءما مع المعايير الدولية .

وبحسب التقرير فإن أهداف المرحلة الثانية 2010 – 2015 من الإستراتيجية تتمثل في إصلاح الموازنة العامة للدولة لتسهيل عملية قياس الأداء، وتبني مبادئ حديثة للمحاسبة الحكومية واستكمال تطبيق مشروع الأفميس للوزارات ذات العلاقة والمحافظات إلى جانب دقة وتزامن رفع التقارير المالية من قبل الوزارات ذات العلاقة.

وتطرق تقرير وزارة المالية إلى مخرجات ومكونات هذه المرحلة ، حيث تتضمن مخرجاتها دقة وتزامن البيانات التشغيلية من قبل الوزارات ذات العلاقة والتعرف على الأصول والالتزامات المالية وغير المالية في البيانات المالية والعمل على مطابقة الإيرادات والنفقات الفعلية مع إيرادات ونفقات الموازنة الأصلية والمخصصات القطاعية ومطابقة ذلك مع خطة إستراتيجية التخفيف من الفقر وأهداف وتوقعات خطة التنمية.

أما مكونات المرحلة الثانية فتتمثل في إصلاح الموازنة بما في ذلك تحسين وضع الأولويات والقرارات المتعلقة بإتخاذ الموازنة والإصلاح المحاسبي ليشمل ذلك إقرار وتحديد الأصول والالتزامات وتعميم مشروع الأفمس في كافة الوزارات ذات العلاقة والمحافظات وتحسين رفع تقارير الوزارات ذات العلاقة لتدفقات ومخرجات الموارد وتحسين بناء القدرات الخاصة بالمالية العامة والموازنة والمحاسبة والمراجعة.

REPUBIC OF YEMEN (ROY)
Second Ports Cities Development Project
Project ID P088435 - Grant No: H567-RY
Request for Expression of Interest (EOI)

Consultancy Services for Preparation of Crater Market Resettlement Action Plan

1. The Government of Yemen (GOY) has received a grant from International Development Association (IDA), and intends to apply part of the proceeds of the grant towards financing the Constancy Services for the preparation of Resettlement Action Plan of Crater Market.

2. Rehabilitation of Crater market in Aden will result in relocation of about 27 families who are currently living on the roof of the market. The objective of this assignment is to prepare Resettlement Action Plan for rehabilitation of the r market by following the World Bank policy on Involuntary Resettlement (OP 4.12) and relevant government laws and regulations in Yemen.

3. To accomplish this objective, PCDPII intends to request Expression of Interest (EOI) from qualified individual consultants for this assignment. Interested consultants must have a proven record in similar assignments, strong experience in preparation of RAP for World Bank funded projects, and have worked on Resettlement Assessments, the duration of the assignment is estimated 4 weeks.

4. Interested eligible consultants for this assignment may obtain further information from PCDPII PMU office address given below. Consultants interested in being considered for this assignment shall present an EOI with the following information: (a) Cover letter explaining the consultant's interest in the assignment, and (b) detailed Curriculum Vitae (CV) including years of experience, description of relevant assignments and responsibilities, academic qualification, special skills including fluent in English and Arabic Language as well as references. EOIs should be submitted by e-mail or mail referenced: "Crater Market Resettlement Action Plan" no later than13:00 hours (local time) on September 30th, 2013 to the following address:

Second Ports Cities Development Project (PCDP II)
Attention: Eng. Mohamed A. Abdul Razzak - Project Manager
P.O. Box 6293
Al-Andalus Gardens street – Villa No. 1
Tel: 00967-2-239171/ 239172
Fax: 00967-2-239165
E-mail: notice@pcdp-yemen.org